الأمم المتحدة

E/C.19/2016/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 February 2016
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الخامسة عشرة
نيويورك، ٩-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

دراسة عن العلاقة بين الشعوب الأصلية والمحيط الهادئ

مذكرة من الأمانة العامة

كلف المنتدى الدائم في دورته الرابعة عشرة عضوا في المنتدى الدائم، فالمين توكي، بإجراء دراسة عن العلاقة بين الشعوب الأصلية والمحيط الهادئ، مع مراعاة مسائل الحوكمة وآثار تغير المناخ والتعدين في أعماق البحار والموارد والتنمية المستدامة (انظر E/2015/43، الفقرة ٤٤). وترد نتائج هذه الدراسة والتوصيات المتصلة بها في التقرير المقدم طي هذه الوثيقة إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الخامسة عشرة.

* E/C.19/2016/1.

070316 020316 16-02481 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن العلاقة بين الشعوب الأصلية والمحيط الهادئ

أولا - مقدمة

١ - تغطي المحيطات حوالي ٧٥ في المائة من مساحة الأرض وتحتوي على ما يزيد عن ٩٧ في المائة من مياه الأرض وتمثل ٩٩ في المائة من الحيز المعيشي على الكوكب من حيث الحجم. ويعتمد ما يزيد عن ٣ بلايين نسمة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لكسب رزقهم. وتمتص المحيطات حوالي ٣٠ في المائة من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، مما يخفف بالتالي من آثار الاحترار العالمي. ويتأثر ما يصل إلى ٤٠ في المائة من محيطات العالم تأثرا شديدا بالأنشطة البشرية، بما في ذلك التلوث واستنفاد مصائد الأسماك وفقدان الموائل الساحلية. فلا عجب أن تشكل المحيطات عنصرا بالغ الأهمية من النظام الإيكولوجي للعالم. وتمثل الإدارة الحذرة للمحيطات في العالم إحدى العوامل الرئيسية الكفيلة بتحقيق مستقبل مستدام.

٢ - واليوم العالمي للمحيطات، الذي يحتفل به في ٨ حزيران/يونيه من كل عام، هو اليوم الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بالمحيطات واتخاذ إجراءات بشأنها. وقد حثت الأمم المتحدة المجتمعات المحلية على كفالة الحفاظ على نظافة المحيطات وسلامتها والإقرار بأهمية النظم الإيكولوجية للمحيطات وقدرتها على تحمل الأضرار التي تتسبب بها الأنشطة البشرية والدور الذي تقوم به لكفالة مستقبل التنمية المستدامة. وفي الرسالة التي وجهها الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات لعام ٢٠١٥، أدلى بما يلي[(١)]:

> المحيطات عنصر أساسي من النظام الإيكولوجي للأرض وتتسم سلامة المحيطات بأهمية بالغة لضمان سلامة كوكبنا. وتقوم المحيطات بتنظيم المناخ وتجهيز المغذيات من خلال دورات طبيعية، وتقدم في الوقت نفسه مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الموارد الطبيعية والأغذية وفرص العمل التي يستفيد منها البلايين من الناس. ونظرا لما تتسم به من أهمية بالغة بالنسبة لسلامة كوكبنا ورخاء الناس، فإن المحيطات تمثل عنصرا أساسيا من عناصر رؤيتنا الناشئة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المجموعة الجديدة من أهداف التنمية المستدامة التي يجري إعدادها حاليا للاسترشاد بها في الكفاح العالمي ضد الفقر خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.
>
> ويشكل تغير المناخ تحديا كبيرا لسلامة المحيطات وإنتاجيتها. فالعلم واضح في هذا الصدد: تسبب البشر بتغيرات في نظام المناخ ترتبط بارتفاع حرارة

(١) متاح على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=8708.

المحيطات. ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع، مما يترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للمجتمعات المحلية الضعيفة، وبخاصة الناس الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويمثل اليوم العالمي للمحيطات فرصة لتوطيد عزمنا على تقدير محيطاتنا ومواردها وحمايتها وإعادتها إلى حالتها الأصلية. والمحيطات واسعة، إلا أن قدرتها على تحمل الأضرار التي يتسبب بها البشر محدودة. وخلال هذه السنة التي تحمل في طياتها احتمالات مصيرية، يجب أن نلتزم باستخدام ما توفره المحيطات من عطايا استخداما سلميا ومنصفا ومستداما من أجل الأجيال المقبلة.

٣ - وكررت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تأكيد تلك الرسالة معلنة أن استدامة الكوكب تتوقف على سلامة المحيطات[٢]. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي تضمن إقرارا بأن المحيطات والبحار من الموارد الهامة للتنمية المستدامة. وأقرت الجمعية بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرهن بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، ومن ثم فهي مصممة على حفظ المحيطات والبحار، وموارد مياه الشرب، وكذلك الغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداما مستداما، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية.

٤ - وتعتمد الشعوب الأصلية على المحيطات وقاع البحار وما يرتبط بها من بيئات في غذائها وصحتها وأنشطتها الاقتصادية وممارساتها الثقافية. وستترتب على جميع الأنشطة التي تؤثر سلبا في المحيطات عواقب وخيمة على صحة الشعوب الأصلية وحياتها واقتصاداتها وثقافاتها، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم ظروفها المعيشية السيئة بالفعل ويقصر العمر المتوقع للأجيال المقبلة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أعلنت مارغو دياي من ناورو، بالاشتراك مع منتدى جزر المحيط الهادئ، أن الدول الجزرية تعتمد بشكل استثنائي على المحيطات وأن الاستخدام المستدام للموارد البحرية يمثل أداة رئيسية للقضاء على الفقر من أجل الأجيال الحالية والمقبلة[٣]. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية المحيطات للشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ، إلا أن قدرتها

(٢) انظر http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002331/233141E.pdf.

(٣) انظر تغطية وقائع الجلستين الثانية والستين والثالثة والستين، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/press/en/2013/ga11466.doc.htm.

على المشاركة بشكل مفيد في عملية صنع القرارات بشأن المسائل التي سيكون لها تأثير مباشر على المحيطات وعلى بيئاتها تظل محدودة.

٥ - فثمة مسائل مختلفة، منها التعدين في أعماق البحار والقدرة على الحفاظ على الموارد وتنميتها بشكل مستدام، تجعل من الملح أن تشارك الشعوب الأصلية في إدارة المحيطات وقاع البحار. وإن الحاجة الملحة للتصدي لآثار تغير المناخ على الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ تدفع هذه الضرورة إلى الإدارة.

٦ - ويتناول الفرع الثاني من هذا التقرير الأحكام الرئيسية من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية التي تعترف بحقوق الشعوب الأصلية في المحيط والبيئات المجاورة له. وترد في الفرع الثالث دراسة لعمليات الأمم المتحدة التي تنظم شؤون المحيطات، ويوفر الفرع الرابع لمحة عامة عن منطقة المحيط الهادئ تليها دراسات حالة لبلدان منتقاة في الفرع الخامس بغية إبراز أهمية الحوكمة والآثار الضارة لتغير المناخ والتعدين في أعماق البحار بالنسبة للمحيطات وأهمية التنمية المستدامة للشعوب الأصلية التي تعيش في منطقة المحيط الهادئ. ويتضمن الفرعان السادس والسابع استنتاجات وتوصيات تبرز أهمية إعمال حق الشعوب الأصلية في المشاركة المجدية في إدارة المحيطات.

ثانيا - إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٧ - بالنسبة للشعوب الأصلية، لا يكون نطاق التمتع بالحقوق في أراضيها وأقاليمها ومحيطاتها مقصورا على التصور التقليدي للحدود البحرية بل يشمل قاع البحار. فالشعوب الأصلية لا تفرق بين الأراضي التي تعلو على مياهها وتلك الواقعة تحت سطحها. وإدارة المحيطات والبيئات المجاورة لها أساسي لثقافات جميع الشعوب الأصلية وسلامتها ورفاهها، لا سيما شعوب منطقة المحيط الهادئ.

٨ - ويشدد الإعلان على هذه العلاقة. وتنص المادة ٣ على أن الشعوب الأصلية تتمتع بالحق في تقرير المصير وأنها، بمقتضى ذلك الحق، تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن المواد ٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٢ من الإعلان لا تقر سوية بحق الشعوب الأصلية في حفظ وتعزيز علاقتها الروحية المتميزة بما لها من الأراضي والأقاليم والمياه والبحار الساحلية التي كانت بصفة تقليدية تمتلكها أو كانت بخلاف ذلك تشغلها وتستخدمها فحسب، بل توفر أيضا أسبابا واضحة لإعمال حق الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ في تنظيم شؤون محيطاتها. وبالتالي، فإن أي نشاط يضطلع به داخل الأراضي التي تمتلكها الشعوب الأصلية بصفة تقليدية

أو تشغلها وتستخدمها بخلاف ذلك، مثل التعدين في قاع البحار، يتطلب موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة (المادتان ١٩ و ٣٢). علاوة على ذلك، يتعين على الدول أن تمنح اعترافا وحماية لهذه الأراضي وأن تضع آليات فعالة لتوفير الجبر وأن تتخذ تدابير مناسبة لتخفيف أي آثار ضارة (المادة ٣٢).

٩ - علاوة على ذلك، للشعوب الأصلية الحق في حفظ وحماية بيئتها، بما في ذلك الأرصدة السمكية ورواسب قاع البحار والرواسب المعدنية، وعلى الدول أن تتخذ تدابير لضمان هذا الحق (المادة ٢٩). وينص الإعلان صراحة على أن اتخاذ أي تدابير تشريعية أو إدارية، مثل منح تراخيص التعدين في قاع البحار، يتطلب موافقة الشعوب الأصلية الحرة والمسبقة والمستنيرة (المادة ١٩).

ثالثا - منظومة الأمم المتحدة

١٠ - تتسم منظومة الأمم المتحدة بالتعقيد وبتعدد المستويات. وترد أدناه مناقشة أجرتها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والسلطة الدولية لقاع البحار تندرج في صميم دراسة منظومة الأمم المتحدة من حيث صلتها بالمحيطات. وستمكن هذه المناقشة من الاطلاع على حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمحيطات، وبخاصة على آثار تغير المناخ والتعدين في قاع البحار.

١١ - وفي عام ١٩٩٢، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية جدول أعمال القرن ٢١ الذي كان الهدف منه تهيئة العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل. ويتناول الفصل ١٧ بالتفصيل مسألة حماية المحيطات والبحار والبيئات المجاورة لها. وبغية اعتماد استجابة منسقة وشاملة دعما للفصل ١٧، شكلت وكالات الأمم المتحدة المعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية في عام ١٩٩٣ اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وفي أعقاب مشاورات أجريت بين برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المشاركة في تنسيق شؤون المحيطات والسواحل، استحدثت آلية تنسيق جديدة مشتركة بين الوكالات. وفي عام ٢٠٠٣، تمت الموافقة على إنشاء شبكة للمحيطات والمناطق الساحلية أطلق عليها لاحقا اسم ”شبكة الأمم المتحدة للمحيطات“.

١٢ - وتمثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مشتركة بين الوكالات تعمل على تعزيز التنسيق والاتساق والفعالية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة، مثل السلطة الدولية لقاع البحار وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتعقد شبكة الأمم المتحدة للمحيطات اجتماعاتها على أساس سنوي منذ عام ٢٠٠٥،

وهي مكلفة، من بين جملة أمور، بتدعيم وتعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتصل بالمحيطات والمناطق الساحلية[٤].

١٣ - وفي عام ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٠/٦٨ الذي نوهت فيه بالعمل الذي اضطلعت به شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأقرت فيه الصيغة المنقحة للاختصاصات، المشفوعة بولاية منقحة. وستستعرض الجمعية في دورتها الثانية والسبعين الاختصاصات على ضوء العمل الذي اضطلعت به الشبكة.

١٤ - وأنشئت السلطة الدولية لقاع البحار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ومن خلال السلطة، تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية بتنظيم الأنشطة المضطلع بها خارج المياه الإقليمية لفرادى الدول والإشراف عليها بهدف إدارة موارد ''المنطقة''[٥]، بما في ذلك منح تراخيص الاستكشاف. ويتعين على الدول والشركات التي تزكيها الدول، الراغبة في استكشاف موارد المنطقة واستغلالها، الحصول على موافقة السلطة. والجدير بالإشارة أن هذه العملية لا تنطوي على أي ضمان بأخذ صوت الشعوب الأصلية في الاعتبار في مجال صنع القرارات والرصد.

١٥ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان قد بدأ نفاذ ٢٢ عقدا من عقود الاستكشاف في ''المنطقة'' (١٤ منها لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن، وخمسة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، وثلاثة لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت) (انظر ISBA/21/LTC/8/Rev.1، الفقرة ٢). وقد وُقعت منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ خمسة عقود جديدة، بما في ذلك عقد لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في منطقة تقع على جبال ماجلان في المحيط الأطلسي وقع مع وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وقعت السلطة عقدا لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن مع شركة UK Seabed Resources Ltd في قطاع في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون ومنحت تصريحا يغطي ٧٤٥ ٧٢ كيلومترا مربعا (٠٨٧ ٢٨ ميلا مربعا) في منطقة المحيط الهادئ إلى شركة China Minmetals Corp الصينية، بتزكية من حكومة الصين، فبلغ بذلك مجموع عدد التصاريح الممنوحة إلى الصين

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٨، المرفق، للاطلاع على اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

(٥) المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعرف ''المنطقة'' بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية.

أربعة تصاريح. وحصلت الصين على أكبر عدد من التصاريح من السلطة الدولية لقاع البحار[٦]. وتمكّن هذه العقود الحكومات والشركات الخاصة من العمل في المياه الدولية.

١٦ - وعلى الرغم من أن التعدين في قاع البحار ليس جديدا، تفضي التطورات التكنولوجية الحديثة، جنبا إلى جنب مع الطلب العالمي، إلى ما يجري تشبيهه بحمى الذهب[٧]. ويخضع التعدين في أعماق البحار لأحكام الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وتنظمه مجموعة من الالتزامات لحماية البيئة البحرية وحفظها.

١٧ - وأوصى الباحثون السلطة الدولية لقاع البحار بأن تتخذ، في إطار خططها الاستراتيجية الرامية إلى حماية موائل قاع البحار العميقة وإدارة تأثيرات التعدين، نهج تحوطي قبل منح مناطق امتياز كبيرة إضافية للتعدين في قاع البحار العميقة[٨]. ويتسم النهج التحوطي بالأهمية لضمان الاستدامة وهو مرادف لنظرات الشعوب الأصلية إلى العالم، التي يشبه الكثير منها البيئة بـ ''شخص''. ويشكل العيش بصورة مستدامة مع البيئة مبدأ تقوم عليه ثقافات الشعوب الأصلية.

رابعا - منطقة المحيط الهادئ

١٨ - يشكل المحيط الهادئ أكبر المحيطات على الأرض. وهو يمتد من المحيط المتجمد الشمالي في الشمال إلى المحيط القطبي الجنوبي في الجنوب وتتاخمه آسيا وأستراليا في الغرب والأمريكيتان في الشرق. ويغطي المحيط الهادئ، التي تبلغ مساحته ١٦٥,٢ مليون كيلومتر مربع (٦٣,٨ مليون ميل مربع)، ثلث سطح الأرض تقريبا وحوالي ٤٦ في المائة من المسطحات المائية على الأرض و مساحته أكبر من كامل مساحة اليابسة على الأرض التي تبلغ حوالي ١٥٠ مليون كيلومتر مربع (٥٨ مليون ميل مربع).

---

(٦) انظر Associated Press, "UN body issues exploration contracts as era of deep sea mining nears", *Japan Times*, 26 July 2015، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.japantimes.co.jp/news/2015/07/26/world/science-health-world/u-n-body-issues-exploration-contracts-era-deep-seabed-mining-nears/#.Vszl5-ZQXpc.

(٧) David Shukman, "Deep sea mining licenses issued", *BBC News*, 23 July 2014. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.bbc.com/news/science-environment-28442640.

(٨) L.M. Wedding and others, "Managing mining of the deep seabed", *Science, vol. 349, No. 6244*, (July 2015), pp. 144-145. متاح على الموقع الشبكي التالي: http://science.sciencemag.org/content/349/6244/144/full.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٨، كان هناك ما يقدر بـ ٩,٥ ملايين شخص من المنتمين إلى الشعوب الأصلية في جنوب المحيط الهادئ[٩]. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ، يشكل المحيط الهادئ محور ثقافتها ورفاهها. وهي لا تعتمد على المحيط في الحصول على مقومات بقائها فحسب، بل إن علاقتها بالمحيطات تنظم وفقا لثقافتها، وقد كانت تدير هذا المورد على نحو مستدام قبل الاستعمار. ويرد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية اعتراف بهذه العلاقة المتأصلة وبيان واضح لها.

٢٠ - وتؤثر التهديدات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ والتلوث، تأثيرا سلبيا في تلك الحقوق. ولا تهدد الآثار الضارة لتغير المناخ وجود الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ فحسب، ولكنها تهدد أيضا استمرار ثقافاتها. ويؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر إلى خسائر فادحة في إنتاج الأغذية ونقصان المياه الصالحة للشرب. وتشمل الآثار الناجمة عن ذلك انتقال الأسر وما يصاحبه من عزل عن ثقافاتها وهياكلها الأسرية الأوسع. ويفاقم ذلك التهديد الوضع الضعيف بالفعل الذي تشهده الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. ويؤدي الصيد المفرط وتدمير الموارد الطبيعية واستغلالها من خلال التعدين في أعماق البحار إلى زيادة تفاقم تلك التهديدات.

٢١ - ويتمثل الهدف ١٤ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ”حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة “. وفي قرارها ١/٧٠ الذي اعتمدت فيه الخطة، أبرزت الجمعية تحديات تغير المناخ التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ:

> يشكل تغير المناخ واحدا من أكبر التحديات في عصرنا وتقوض آثاره الضارة قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. فالزيادات في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تخلف آثارا خطيرة على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك الكثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. والخطر يهدد بقاء الكثير من المجتمعات وبقاء النظم البيولوجية التي تدعم كوكب الأرض (الفقرة ١٤).

(٩) Eric L. Kwa, “Climate change and indigenous people in the South Pacific”, paper presented at the IUCN Academy of Environmental Law Conference on “Climate law in developing countries post 2012 North and South perspectives, Ottawa, Canada, 26-28 September 2008.

٢٢ - ونظرا لأن الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ عرضة للتأثر بتغير المناخ، تعين تمكينها. ومن الضروري أن تتخذ تدابير فعالة لإزالة العقبات وتعزيز الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة للشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ التي تواجه حالات طوارئ إنسانية معقدة نتيجة تغير المناخ.

٢٣ - وتقيم الشعوب الأصلية علاقة متأصلة ببيئتها، تقوم على المعاملة بالمثل والترابط. وينفذ العديد من الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ تدابير سياساتية وتشريعية ترمي إلى حماية المعارف التقليدية لشعوبها الأصلية والحفاظ عليها من خلال إدراج هذه العلاقة ضمن دساتيرها. فعلى سبيل المثال، تمثل أحد الأهداف الرئيسية لقانون فانواتو لإدارة البيئة وحفظها لعام ٢٠٠٢ في حماية القيم والمبادئ التقليدية الأساسية المتصلة بحفظ النظم البيولوجية واستخدامها بشكل مستدام، والترويج لهذه القيم والمبادئ وتعزيزها[١٠]. ويرد ترتيب تشريعي مماثل في قانون المناطق المحمية لعام ١٩٧٨ والقانون المتعلق بالحيوانات (الحماية والمراقبة) (١٩٩٦) في بابوا غينيا الجديدة[١١]. وبالرغم من إدراج أحكام تتصل بالمعارف التقليدية ضمن مختلف نصوص التشريعات في جميع جزر المحيط الهادئ، فإن التشريعات، بحكم طبيعتها، لا تتسم بالمرونة الكافية لتحديد الآثار الضارة لتغير المناخ وتوفير سبل التصدي لها، بما في ذلك المشاكل المرتبطة به مثل مشاكل اللاجئين بسبب تغير المناخ، وارتفاع مستويات المياه، وإمكانية الحصول على المياه، وحماية الأراضي التقليدية في سياق التعدين في أعماق البحار.

خامسا - دراسات حالة إفرادية

ألف - كيريباس - تغير المناخ

٢٤ - في عام ١٩٧٩، استعادت كيريباس استقلالها من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتضم كيريباس ٣٣ من الجزر المرجانية وجزر الشعاب المرجانية التي تغطي أراض يبلغ مجموع مساحتها ٨٠٠ كيلومتر مربع تنتشر في منطقة تزيد مساحتها على ٣,٥ ملايين كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وكيريباس عرضة للتأثر بارتفاع مستويات سطح البحر الذي ينتج عن تأثير تغير المناخ.

(١٠) انظر Eric L. Kwa, "Climate change and indigenous people" (انظر الحاشية ٩ أعلاه).

(١١) المرجع نفسه.

٢٥ - ويتوقع البنك الدولي أن تشهد العاصمة الواقعة على جزيرة تاراوا المرجانية، والتي يقيم فيها ٥٠ في المائة من السكان، فيضانات ساحلية متزايدة نتيجة لتغير المناخ، ما لم تتخذ إجراءات كبيرة للتكيف. وإذا لم تتخذ إجراءات فعالة سيشكل الانتقال البديل الوحيد. وقد انتقل بالفعل سكان قرى جزيرة أبايانغ بسبب شدة التحات الساحلي وتسرب المياه المالحة. ومن شأن إنشاء مرفق لتنسيق التشريد الناتج عن تغير المناخ أن يتيح هجرة منظمة وانتقالا مخططا للأشخاص الذين يفرون من ارتفاع مستويات سطح البحر والظروف الجوية القاسية وتدمير الزراعة، إضافة إلى تقديم التعويضات لهم[١٢]. وتوجد مقاومة من بعض البلدان الكبيرة، مثل أستراليا ونيوزيلندا، لانتقال السكان المتأثرين بتغير المناخ من منطقة المحيط الهادئ. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رفض طلب للحصول على مركز لاجئ لأسباب تتعلق بتغير المناخ كان قد تقدم به إيواني تيتيوتا، وهو مواطن من كيريباس يلتمس اللجوء في نيوزيلندا[١٣].

٢٦ - وقالت ماكوريتا بارو، الممثلة الدائمة لكيريباس لدى الأمم المتحدة، في كلمة ألقتها أمام الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إن أحد التحديات الكبرى التي تواجهها كيريباس يتمثل في التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على الأمن الغذائي وإمدادات المياه والقدرة على المحافظة على الحياة. ولاحظت أن استخدام وإدارة المحيطات على نحو صحيح يشكلان الأمل الوحيد في تحقيق التنمية المستدامة[١٤]. وقد نفذت كيريباس برنامج تكيف يهدف الى الحد من قابليتها للتأثر بتغير المناخ من خلال تحسين استخدام المياه، والوقاية من التحات الساحلي، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على إدارة آثار تغير المناخ. غير أن تلك التدابير ليست إلا تدابير تتخذ كرد فعل إزاء مشكلة تغير المناخ العالمية. ولو أن إدارة تغير المناخ تمت بفعالية أو بحثت بجدية في السابق لما كانت مثل هذه التدابير الوقائية على هذا القدر من الإلحاح في يومنا هذا.

---

(١٢) Oliver Milman, "UN drops plan to help move climate-change affected people", *The Guardian (6 October 2015)*. متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.theguardian.com/environment/2015/oct/07/un-drops-plan-to-create-group-to-relocate-climate-change-affected-people.

(١٣) Kim Griggs, "Kiribati 'climate refugee' Ioane Teitiota faces deportation after New Aealand court ruling", *ABC News* (22 September 2015). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.abc.net.au/news/2015-09-21/kiribati-climate-refugee-faces-deportation-form-new-zealand/6793144.

(١٤) انظر النشرة الصحفية للأمم المتحدة GA/114666 الصادرة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/press/en/2013/ga114666.doc.htm.

باء - توفالو - تغير المناخ

٢٧ - في عام ١٩٧٨، استعادت توفالو استقلالها من المملكة المتحدة. وتتألف توفالو من ثلاث جزر شعاب مرجانية وست جزر مرجانية، تنشر على مساحة أرضية إجماليها ٢٦ كيلومترا مربعا، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٠ ٨٥٠ نسمة. وتتسم توفالو بانخفاضها، حيث أن ارتفاع جزيرة توفالو في أعلى منسوب لها لا يتجاوز ٤,٦ أمتار فوق مستوى سطح البحر ومتوسط الارتفاع لا يتعدى مترين. وإذ يقدر ارتفاع مستوى سطح البحر بما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ سنتيمترا سنويا، من المتوقع أن تصبح توفالو غير صالحة للسكن في المائة سنة القادمة. غير أن انتقال مواطني توفالو لتجنب التأثيرات المرتبطة بارتفاع في مستوى سطح البحر ليس خيارا مطروحا.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٣، أشار رئيس الوزراء، إنيلي سوبواغا، إلى أن انتقال مواطني توفالو لتجنب التأثير الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر ينبغي ألا يكون خيارا أبدا لأنه يؤدي إلى نتائج عكسية في حد ذاته. وفيما يتعلق بتوفالو، رأى أنه ثمة حاجة حقيقية إلى تعبئة الرأي العام في منطقة المحيط الهادئ، وكذلك في بقية العالم بحيث يحث الناس فعلا المشرعين الممثلين لهم على التحلي بنوع من الالتزام الأخلاقي وما شابه ذلك للقيام بما هو صائب[١٥]. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اختتم فيتي بالاكوا ساكايو، نائب رئيس الوزراء، الخطاب الذي ألقاه خلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بتوجيه نداء إلى العالم: ''أرجوكم أن تنقذوا توفالو من تغير المناخ. أنقذوا توفالو من أجل إنقاذ أنفسكم، من أجل إنقاذ العالم''[١٦].

٢٩ - ومع أن لدى توفالو برنامج عمل وطني للتكيف من أجل مواجهة تغير المناخ، فيجب التأكيد على أهمية وضع خطة عمل عالمية تتيح للقادة إمكانية التفكير بجدية في خفض انبعاثات الكربون المرتبطة بالزيادات في معدل تغير المناخ بسبب الاحترار العالمي وتتيح لهم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة.

---

(١٥) انظر Radio New Zealand International, "Relocation for climate change victims is no answer, says Tuvalu PM", 3 September 2013. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.radionz.co.nz/international/pacific-news/220781/relocation-for-climate-change-victims-is-no-answer-says-tuvalu-pm.

(١٦) البيان متاح على الموقع الشبكي التالي: http://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/68/TV_en.pdf.

٣٠ - وكيريباس وتوفالو، باعتبارهما بلدين من أكثر البلدان تعرُّضا للآثار السلبية لتغير المناخ، تشاركان بنشاط في الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى معالجة مشكلة تغير المناخ، وأهمها الجهود المضطلع بها في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد انضمت كيريباس وتوفالو أيضا إلى عضوية تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهي منظمة حكومية دولية تضم البلدان الساحلية المنخفضة والبلدان الجزرية الصغيرة، الذي يهدف إلى توحيد أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي لمشكلة الاحترار العالمي.

٣١ - ورغم أن مسألة تغيّر المناخ وردت في صدارة جدول أعمال الاجتماع السادس والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عُقد في بورت موريسبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، فإن المناقشات اللاحقة وتمييع هذه المسألة لم تسمح لمجموعة جزر المحيط الهادئ باتخاذ موقف موحّد وقوي أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في باريس في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

جيم - بابوا غينيا الجديدة - التعدين في أعماق البحار

٣٢ - إن بابوا غينيا الجديدة بلدٌ غني بالموارد الطبيعية ومن بينها المعادن والموارد المتجددة والغابات وأشكال الحياة البحرية. ويشمل هذا الثراء المعدني قاعَ البحار. وحاليا، تشارك بابوا غينيا الجديدة، بالتعاون مع دول أخرى، في مشاريع لاستخراج النفط والغاز تنفذها شركة إكسون موبيل. وهناك أيضا العديد من مشاريع الاستكشاف التي عُرضت على بابوا غينيا الجديدة. ورغم الفوائد الاقتصادية التي يتم جنيها من التعدين، لم تجنِ الشعوب الأصلية في بابوا غينيا الجديدة أي فوائد ملموسة من عقود من التعدين في الأرض لكنهم يعانون من التداعيات المباشرة الناجمة عن الكوارث البيئية، مثل الآثار الضارة لنفاية الخام الملقاة في الأنهار من منجم رامو لاستخراج النيكل.

٣٣ - وتزيد من حدة هذه الشواغل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية والشركات الحاصلة على تراخيص للقيام بمشاريع مشتركة مع الحكومة، لا سيما عندما ينشأ اختلال في موازين القوى ولا تتاح أي سبل فعالة للانتصاف. وفي هذه الحالات، يُقترح ما يلي:

ينبغي أن تسعى آلية انتصاف فعالة وحريصة على تعزيز الحقوق إلى معالجة اختلالات القوى الهيكلية المتأصلة. إذ يمكن للشركات المتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان أن تمارس سلطة هائلة على الدول والمجتمعات المحلية و الأفراد المتضررين

من عملياتها. وللتقليل من هذا الاحتمال، ... يجب وضع ضمانات صارمة لتصحيح وإعادة التوازن إلى القدرة على التفاوض بين الشركات وأصحاب الحقوق[١٧].

وفي هذه الحالة، أصحاب الحق هم الشعوب الأصلية. فلا عجب أن تحتج المجتمعات المحلية في بابوا غينيا الجديدة وفي منطقة المحيط الهادئ، عموما، على التعدين في أعماق البحار، وتقدم عريضة تضم أكثر من ٠٠٠ ٢٤ توقيع إلى الحكومة لوقف تجارب التعدين في قاع البحار[١٨].

٣٤ - والتعدين في قاع البحار هو عملية استخراج الرواسب المعدنية من قاع المحيط. وفي العادة، كان التعدين في قاع البحار يتم إما باستخدام مضخات مائية للشفط أو نظم الجرف بالقواديس[١٩]. إلا أنه رغم التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا التعدين في قاع البحار، فإن الأبحاث العلمية والمعارف المتعلقة بالطابع البيوفيزيائي الفريد لبيئة أعماق البحار وبالآثار المترتبة على التعدين في أعماق البحار محدودة جدا. ولذلك، فإن حجم المعلومات المتاحة بشأن الأضرار البيئية المحتمَل أن تنشأ عن أنشطة التعدين في قاع البحار المقترحة متدنٍّ نسبيًّا[٢٠].

٣٥ - ويتوقف مدى الاضطرابات والتأثير على النظم الإيكولوجية المحلية لقاع البحار على العديد من العوامل، من بينها اتساع منطقة التعدين، وأساليب الاستخراج والترسيب المتَّبعة، ونوع الرواسب في قاع البحار ومدى تعرض المنطقة للاضطرابات الطبيعية الناتجة عن التيارات والأمواج. وتشمل بعض الآثار البيئية المدمرة الناجمة عن التعدين في قاع البحار الاضطرابات التي تطرأ على المستوطنات البحرية، والكتلات الحارة الصاعدة من الرواسب عند تصريف نفاية الخام، والآثار الضارة على الثدييات البحرية والأرصدة السمكية،

(١٧) انظر Columbia Law School Human Rights Clinic and Harvard Law School International Human Rights Clinic, *Righting Wrongs? Barrick Gold's Remedy Mechanism for Sexual Violence in Papua New Guinea: Key Concerns and Lessons Learned* (November 2015), p. 3. متاح من الموقع الشبكي التالي: http://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2015/11/FINALBARRICK.pdf.

(١٨) Tina Hunter and Madeline Taylor, "Deep sea bed mining in the South Pacific", background paper prepared for the Centre for International Minerals and Energy Law (n.d). متاح من الموقع الشبكي التالي: www.law.uq.edu.au/documents/cimel/Deep-Sea-Bed-Mining-in-the-South-Pacific.pdf.

(١٩) انظر New Zealand, Petroleum and Minerals, *Seabed mining factsheet*, last updated 7 October 2014. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.nzpam.govt.nz/cms/iwi-communities/government-role/doc-library/seabed-mining-factsheet.pdf.

(٢٠) انظر Robert Makgill and Ana P. Linhares, "Deep seabed mining regulation in the Pacific", *LawTalk*, No. 869 (16 July 2015). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.lawsociety.org.nz/lawtalk/lawtalk-archives/lawtalk-869/deep-seabed-mining-regulation-in-the-pacific.

مثل الضجيج والاهتزازات وتشكيل الأمواج والتآكل[١٩]، والتأثير على المصالح القائمة مثل حقوق الشعوب الأصلية.

٣٦ - وتوجد أيضا أسئلة هامة بدون إجابة تتعلق بالآثار الاجتماعية - الثقافية والبيئية الناجمة عن التعدين في قاع البحار وبما يستند إليه من أسس علمية. وقد تخلى كل من هذا القطاع والحكومات عن النهج التحوطي وعن أي ادعاء بالحرص على تحقيق التوازن بين الأرباح من جهة والحفظ وحقوق الإنسان والمعارف العلمية والتنمية المستدامة من جهة أخرى. ويسرّع تنفيذ مشاريع التعدين التجريبي دون إجراء ما يكفي من المناقشات العلمية أو أي حوار عام مسبق ودون إشراك المجتمعات المحلية بصورة مفيدة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة عندما تُنفَّذ هذه الأنشطة في أراضي الشعوب الأصلية.

دال - نيوزيلندا أو 'أوتياروا': العيش المستدام باتباع النظام العرفي الماوري (تيكانغا)

٣٧ - إن الشعب الماوري هو أحد الشعوب الأصلية في نيوزيلندا، وشأنه شأن شعوب أصلية أخرى يقيم الشعب الماوري صلة روحية بالمحيطات والبيئات المجاورة لها. ويستمد الشعب الماوري تصوره للبيئة وللموارد الطبيعية، مثل الأسماك في البحر والمناخ، من علم الكون الماوري، الذي يحدد مواقف الشعب الماوري إزاء البيئة. ومن وجهة نظر الشعب الماوري، لا تُعتبَر الكائنات الحية والأشياء الجامدة مترابطة فحسب، بل إن بينها صلة قرابة. وهكذا يتسع مفهوم القرابة (*whanaungatanga*) ليشمل التزاما بإقامة علاقات مع غير البشر. فوفقا لنظرة الشعب الماوري للعالم، توجد صلة قرابة بين جميع الأشياء وجميع الأشخاص وينبغي أن تكون المعاملة المتبادلة قائمة على الاحترام. ولذلك، يعتقد الشعب الماوري أنه إذا قام برعاية ''أمنا الأرض'' (*Papatuanuku*)، فهي بدورها سترعى الشعب الماوري، ولهذا يلتزم أبناء هذا الشعب بمفهوم الوصاية (*kaitiaki*). ويكمن هدف ثقافة الماوري أو النظام العرفي الماوري (تيكانغا) في تحقيق التوازن مع البيئة ومع المجتمع المحلي.

٣٨ - وتعترف العديد من النصوص التشريعية المحلية بمفهوم النظام العرفي الماوري (تيكانغا). فعلى سبيل المثال، عند تقديم طلب للحصول على إذن بالقيام بأنشطة تمس البيئة، يجب احترام مفهوم ''كايتياكي تانغا'' أو ممارسة الوصاية قبل أن تتم الموافقة على النشاط[٢١]. وإضافة ذلك، فإن مفهوم الممنوع (*rahui*) أو المحظور (*tapu*)، وهي أداة تفرض حظرا مؤقتا أو قيودا على الوصول إلى منطقة ما أو على الحصول على موارد معينة، مثل

(٢١) New Zealand, Resource Management Act (1991), sect. 7.

الأسماك، لإتاحة الفرصة لتجددها، يرد في اللوائح التنظيمية المتعلقة بمصائد الأسماك[٢٢]. وعلاوة على ذلك، يمثل تدبير تايبور (*taiapure*)[٢٣] منطقة تتم إدارتها تقليديا وتكون شبيهة بمحمية بحرية. ويندرج هذا التدبير أيضا في اللوائح التنظيمية المتعلقة بمصائد الأسماك. ولهذا كان من المؤسف أنه عندما أعلنت حكومة نيوزيلندا أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أن المياه المحيطة بجزر كيرماديك الواقعة في شمال نيوزيلندا ستصبح واحدة من أكبر المحميات المحيطية في العالم، لم تقر بأن تدبير 'تايابور' ينفذ فيها بالفعل[٢٤].

٣٩ - ومع أنه ينبغي الإشادة بالأخذ بمفاهيم الشعب الماوري، فإن هذه السياسة تتعرض لانتقادات أيضا. فإدراج مفاهيم الشعب الماوري في التشريعات يعكس اعترافا بالهوية الثقافية للماوري في الأطر التشريعية وتعزيزا لها[٢٥]؛ غير أنه لا توجد صلة بين سن التشريعات المحلية والعيش طبقا للنظام العرفي الماوري (تيكانغا). فمبدأ السيادة البرلمانية لا يفرض على البرلمان مراعاة النظام العرفي الماوري (تيكانغا) قبل سن التشريعات. وعلاوة على ذلك، عندما يراعى النظام العرفي الماوري (تيكانغا) في التشريعات، كثيرا ما يراعي صناع القرار جانبا واحدا أو ما ينظروا في جانب واحد من نظام تيكانغا. وإن النظر في جانب واحد من نظام تيكانغا بمعزل عن غيره دون إدراجه في سياق ما قد يؤدي إلى احتمال إساءة تفسيره. وبالمثل، فإن صناع القرار هم الذين يقررون ما إذا تمت مراعاة تعريف النظام العرفي الماوري (تيكانغا).

٤٠ - وقد أشير إلى أن تعزيز الاعتراف والأخذ بالمبادئ الثقافية للشعوب الأصلية في سياسات وعمليات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل السلطة الدولية لقاع البحار وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، لن يتيح تحقيق الاستدامة فحسب، بل أيضا إعمال الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وربما كفالة المرونة اللازمة للتصدي للتحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ. ولكن، نظرا إلى أن الشعوب الأصلية لا تتمتع بمكانة قوية داخل منظومة الأمم المتحدة، فإنها لا تشارك بشكل مباشر في السلطة الدولية لقاع البحار ولا في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات رغم ما تتمتع

---

(٢٢) انظر New Zealand, Fisheries Act (1996), sects. 186A and B; and Fisheries (Kaimoana Customary Fishing) Regulations (1998).

(٢٣) New Zealand, Fisheries Act (1996), sects. 174-185.

(٢٤) John Key, "PM announces Kermadec Ocean sanctuary". بيان صحفي صادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على الموقع الشبكي الرسمي لحكومة نيوزيلندا. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.beehive.govt.nz/release/pm-announces-kermadec-ocean-sanctuary.

(٢٥) Arnu Turvey, "Te ao Māori in a 'sympathetic' legal regime: the use of Māori concepts in legislation", *Victoria University of Wellington Law Review*, vol. 40, No. 2 (October 2009).

به من حقوق أصلية غير قابلة للتصرف فيما يتعلق بالمحيطات وقاع البحار والبيئات المجاورة لها. وبالتالي، تضطر الشعوب الأصلية، بدلا من ذلك ، إلى الاعتماد على دولها وحكوماتها التي دائما ما يكون المسؤولون فيها غير منحدرين من الشعوب الأصلية[٢٦].

سادسا - الخاتمة

٤١ - إن دول جزر المحيط الهادئ هي الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ. وقد قامت الشعوب الأصلية في منطقة المحيط الهادئ تقليديا بإدارة بيئتها، بما في ذلك المحيطات وقاع البحار والبيئات المجاورة لها، بشكل مستدام بحيث تعود بالفائدة على جميع الشعوب والأجيال المقبلة.

٤٢ - ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بوضوح بالعلاقة المتأصلة التي تربط الشعوب الأصلية بالمحيطات وقاع البحار والبيئات المجاورة لها، بما يشمل حقها في إدارتها. وللقيام بأي نشاط، مثل التعدين في قاع البحار، في الأراضي التي تمتلكها الشعوب الأصلية بصفة تقليدية أو تشغلها وتستخدمها بخلاف ذلك، يجب الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وبالمقابل، يتعين على الدول أن تمنح اعترافا وحماية للأراضي والموارد التي تملكها الشعوب الأصلية وأن تضع آليات فعالة للجبر، وأن تتخذ تدابير مناسبة لتخفيف أي آثار ضارة على حياة الشعوب الأصلية وصحتها وثقافاتها واقتصاداتها. وللشعوب الأصلية حقوق راسخة في حماية بيئتها وحفظها، بما في ذلك المحيطات وقاع البحر، ويجب أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لضمان التمتع بهذه الحقوق.

٤٣ - وتشكل الأفعال التي تقوم بها السلطة الدولية لقاع البحار وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات وتلك التي تحجمان عن القيام بها والعقود التي توافقان عليها في الوقت الراهن أدلةً على عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ومراعاتها وعلى عدم إشراكها في صنع القرار. وفي ضوء الفلسفة التي يقوم عليها مفهوم الاستدامة الذي تعيش الشعوب الأصلية وفقا له، لا بد من احترام حقوقهم بدلا من تجاهلها[٢٧].

---

(٢٦) على سبيل المثال، رئيس السلطة الدولية لقاع البحار، بيتر تومسون، مولود في فيجي، ولكنه لا ينتمي إلى الشعوب الأصلية في فيجي.

(٢٧) انظر المادة ٣١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

سابعا - التوصيات

٤٤ - مراعاة للأفعال التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتلك التي تحجم عن القيام بها والتي تؤثر على الشعوب الأصلية، ينبغي استحداث آليات متنوعة لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية التامة في اتخاذ القرارات بشأن بلورة السياسة العامة المتعلقة بالمحيطات. وعندما يكون لنشاط معين أثر مباشر على الشعوب الأصلية، يجب الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

٤٥ - ولهذا يوصى بأن توفر المنظمات والوكالات مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والسلطة الدولية لقاع البحار ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على الأقل، مثل ما فعل البنك الدولي، حيزا لأعضاء المنتدى الدائم وكذلك لخبراء مستقلين من الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار لإتاحة فرصة أمام الشعوب الأصلية للإسهام على نحو مجد في القرارات التي تؤثر على حياتها وبيئتها[٢٨].

---

(٢٨) تجدر الإشارة إلى المبادرة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين الشعوب الأصلية من إسماع صوتها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويمكن الاطلاع على هذه المبادرة على الرابط التالي: www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/11/11/indigenous-people-take-steps-to-have-a-voice-in-cop21.html.